المبحث الثالث: الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف:

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف والتي خصص لها المشرع الجزائري حيزا هاما ضمن نصوص الأمر رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لاسيما ضمن الباب الثالث منه، وهذا ما سنبينه من منطلق تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتناول في **المطلب الأول** أصحاب الحقوق المجاورة في حين نتطرق في **الثاني** موضوع أو محل الحقوق المجاورة أما **المطلب الثالث** فيخصص لبيان مدة حماية الحقوق المجاورة.

المطلب الأول: أصحاب الحقوق المجاورة:

تعد الحقوق المجاورة طائفة من الحقوق فرضها التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال نشر المصنفات الفكرية، وقد عرف الفقه المقارن بشأنها خلاف في التسمية فيما إذا كانت حقوق مجاورة لحق المؤلف أو شبيهة به أو تابعة له.

يمكن تعريف الحقوق المجاورة لحق المؤلف *Les droits voisins* بأنها تلك الحقوق التي تنشأ أو توجد بجوار المصنفات المحمية بحق المؤلف لتشمل حقوقا مماثلة له وإن كانت في أغلب الأحيان أقل سعة وأقصر مدة، وتشمل حقوق فنانى الأداء مثل الممثلين والموسيقيين في أدائهم وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية مثل تسجيلات الأشرطة والأقراص المدمجة في تسجيلاتهم وحقوق هيئات الإذاعة في برامجها الإذاعية والتلفزيونية.

ولقد استفاد المؤلفون من ثورة الاتصال هذه فاستغلوا الوسائل الجديدة لنقل مؤلفاتهم ونشرها بين فئات الجمهور، كما أن التقدم الحاصل أثاره لم تكن مقتصرة على فئة المؤلفين فحسب بل مس أيضا مصالح بين الأشخاص تدور أنشطتهم في فلك الحق الأدبي والفني وهم:

- المؤدون أو المنفذون.

- منتجو الفنوگرامات والفيديو غرامات أو التسجيلات السمعية والسمعية البصرية

- هيئات الإذاعة والتلفزيون أو البث السمعي أو السمعي البصري.
- يعتبر بمفهوم المادة 107 من الأمر 05/03 -السالف الذكر- فنانا مؤديا لأعمال فنية أو عازفا الممثل، المغني والموسيقي والراقص وأي شخص آخر يمارس التمثيل والغناء والعزف أو الإنشاد أو التلاوة أو يقوم بأي شكل من الأشكال بأدوار مصنفات فكرية أو مصنفات من التراث الثقافي التقليدي، وقد ذكرت المادة أعلاه أصحاب هذه الحقوق وهم:
- الفنانون مؤدون للأعمال الفنية كالتمثيل.
- المغنون، الموسيقيون، الراقصون.
- كل شخص آخر يمارس التمثيل أو الغناء أو الإنشاد أو التلاوة أو يقوم بأي شكل من الأشكال بأدوار المصنفات الفكرية ومصنفات التراث الثقافي التقليدي.
- لقد أقر المشرع الجزائري حماية قانونية لهؤلاء الأشخاص -المذكورين أعلاه- بداية بموجب الأمر رقم 14/73 المؤرخ في 1973/04/03 المتعلق بحق المؤلف ولكن اقتصرته هذه الحماية على تأمين مصالحهم الأدبية والمالية على أساس المواد القانونية المتعلقة بدعاوى المنافسة غير المشروعة أو الإثراء بلا سبب، إلا أنه وابتداء من تاريخ صدور الأمر رقم 10/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أصبح أصحاب الحقوق المجاورة يتمتعون بنفس المزايا التي تؤمنها مؤسسة حقوق المؤلف وتقوم بمعاملتهم كمؤلفين، وفي هذا الإطار جاء الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ليؤكد على ما انتهجته نصوص الأمر 10/97 السابق له.
- وعلى المستوى الدولي قررت هيئة اليونسكو عقد مؤتمر بروما بتاريخ 26 أكتوبر 1961 بشأن الفنان المؤدي أو المنفذ أو ما أصبح يطلق عليه بالحقوق المجاورة، بموجبه اتفق المؤتمر على حماية حق المؤدي في الأداء رغم المعارضة الشديدة التي قامت على أساس أن المؤدي لم يبدع شيئا، حيث نصت المادة الأولى من اتفاقية روما على: "أن الحقوق المجاورة لا تمس بحقوق المؤلفين ولا تحل محلها أو

تستعمل استعمالاً من شأنه أن يحد من حقوق المؤلف"، كما نصت المادة الثانية منها على منع تسجيل الأداء الشخصي للفنان وإذاعته دون موافقته الصريحة أو الضمنية وتغيير في حكم الأداء المباشر، الذي يتم بواسطة الإذاعة اللاسلكية مباشرة وحددت مدة الحماية بعشرة 10 سنوات تلي السنة التي حصل فيها التسجيل أو الأداء.

الفرع الأول: الفنان المؤدي أو العازف:

لقد خصص المشرع الجزائري المواد من 108 إلى 112 من الأمر 05/03 السالف الذكر لحقوق الفنان المؤدي، واعتبرت المادة 108 أن فنان الأداء هم من يقومون بأعمال فنية متميزة عن المصنف الأصلي، أي أن الأنشطة التي يمارسونها تدور في فلك تلك المصنفات الأدبية والفنية وهي مذكورة على سبيل المثال كالتمثيل، الرقص، الغناء، الإنشاد، التلاوة وكل من يقوم بأي شكل من الأشكال بأدوار المصنفات الفكرية ومصنفات التراث الثقافي التقليدي.

وقد اختلف الفقه بشأن تحديد الطبيعة القانونية لفناني الأداء، مما أدى إلى ظهور عدة اتجاهات فقهية بشأنها، حيث يعتبر أنصار الرأي الأول بأن الفنان المؤدي هو صاحب الفضل في بعث الحياة في المصنف وما يقوم به من تنفيذ يتوقف عليه مدى نجاح المصنف أو فشله، فهو يكاد أن يكون منشئاً لمصنف جديد.

أما أنصار الرأي الآخر فيعتبرون أن المصنف المسجل والمكتوب على الورق لا يحظى بقيمة متميزة ما لم يترجم من طرف الفنان أو العازف في شكل عمل خارجي، كالفنان الذي يؤدي كلمات في شكل غناء أو العازف الذي يقوم بالعزف على آلة موسيقية لتأدية ألحان للغناء، وبفضل هذا الأداء يصبح المصنف متداولاً ومنشوراً ودون ذلك يبقى المصنف حبس التدوين.

في حين عمل الاتجاه الفقهي الثالث على إثبات صفة المؤلف لمنتج الفنونغرامات من منطلق أهمية الجهود الفنية والتقنية التي يبذلها وصولاً إلى تثبيت الأصوات بمعزل عن العناصر الأخرى مما أعطى

لهذا العمل صفة الأصالة والإبداع، وأن ذلك لا يخفي الفروق بين حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو الاتجاه المهيمن على تأصيل فكرة الطبيعة القانونية لحقوق فنانى الأداء إذا أصبح هذا النشاط مشتق عن المصنف الأصلي وبذلك يتطلب نظاما خاصا.

وهناك اتجاه فقهي آخر ينكر وجود أي دور للفنان المؤدي وينظر إليه بأنه لا يقوم سوى بدور الأداة ومن ثم يجب ألا يحيد عما رسمه له المؤلف فهو مقيد الإرادة ليس له أن يبتكر شيئا وإلا اعتبر غير محافظا على الأمانة في الأداء.

الفرع الثاني: منتجو التسجيلات الصوتية والتسجيلات السمعية البصرية:

1- منتجو التسجيلات الصوتية:

نصت المادتين 113 و 114 من الأمر 05/03 على حقوق منتجي التسجيلات السمعية التي يتولى إنتاجها وتسجيلها الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي فيعمل على النسب الأولي لصور مركبة مصحوبة بأصوات منبعثة من تنفيذ أداء مصنف أدبي أو فني أو من التراث الثقافي التقليدي، فيقوم المنتج وتحت مسؤوليته باستعمال الشروط المادية والتقنية لتنفيذ وإخراج هذا الإنجاز للوجود وتبليغه للجمهور وهو ما يطلق عليه في اتفاقية روما 1961 بالفنوغراما أو الأسطوانة، وهي عبارة عن إنتاج صناعي يتميز بالتنوع والدقة وهذا ما جعل هذا النوع من النشاط المحمي اليوم بمقتضى اتفاقية روما من المصنفات الأدبية والفنية المحمية منذ اتفاقية برن الموقعة في 09 ديسمبر 1886.

أما بالنسبة لاستغلال الإنتاج السمعي فإن المنتج يجيز للغير استنساخ تسجيله بمقتضى عقد مكتوب تحدد فيه شروط الاستغلال وعدد النسخ ويراعى فيه حقوق المصنف الأدبي والفني المضمن في التسجيل الفني.

2- منتجو التسجيلات السمعية البصرية:

يطلق مصطلح التسجيل السمعي البصري أو الفيديوغرام على جميع أنواع التثبيات السمعية البصرية في الاسطوانات أو أي دعامة أخرى، وتناولتها المادتين 115 و 116 من الأمر 05/03 السالف الذكر تحت

عنوان حقوق البث السمعي والسمعي البصري، وتتمثل عادة في هيئة الإذاعة والتلفزيون وهي في الجزائر تعتبر من المرافق العامة ذات طابع صناعي وتجاري ومهمتها نقل الصوت والصورة معا، كما يقوم بالنقل اللاسلكي للإشارات أو الليف البصري أو كابل آخر بقصد نقل البرامج وعرضها على الجمهور .

يقصد بهيئات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري كل الخدمات السمعية البصرية التي تتصل بالمرافق العامة وتنقل للجمهور عبر الألياف السمعية أو السمعية البصرية، وعرفت اتفاقية روما الإذاعة بقولها " هي كل نقل للأصوات أو الصور للجمهور بالإرسال اللاسلكي"، وعرفها المشرع الجزائري في المادة 117 من الأمر 05/03 بقولها: "يعتبر بمفهوم المادة 107 من هذا الأمر، هيئة للبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري الكيان الذي يبيت بأي أسلوب من أساليب النقل اللاسلكي لإشارات تحمل أصواتا أو صورا وأصواتا أو يوزعها بواسطة سلك أو ليف بصري أو أي كبل آخر بغرض استقبال برامج مبنية إلى الجمهور".

أما المشرع الفرنسي فيطلق على هيئات الإذاعة مصطلح هيئات الاتصال السمعي البصري وهو بذلك وسع من مفهوم الإذاعة من مجرد أصوات تليفونية إلى كل الخدمات السمعية البصرية التي لديها عقد امتياز بالمرفق العام أو محطات التلفزيون.

المطلب الثاني: محل الحقوق المجاورة:

الفرع الأول: محل حقوق الفنان المؤدي أو العازف:

يقوم فنانو الأداء بدور نقل المصنف على الجمهور وقد يكون للدور الذي يقوم به المؤدي أثر في إضفاء قيمة كبيرة على المصنف الذي أنتجه الفنان فهو يقوم بتنفيذ مصنف قائم فيتمثل حق فناني الأداء في الحق المعنوي والحق المادي، يكمن الحق المعنوي أو الأدبي لفناني الأداء فيما هو ثابت من حق للمؤلف مع فارق ما يتميز به كل حق من خصائص وتتمثل هذه الحقوق على وجه الخصوص في:

- الحق في احترام الاسم الذي تعترف به أغلب التشريعات ووجوب احترام اسم الممثل أو الفنان الذي يقوم

بدور رئيسي في المصنف.

- الحق في نسبة المصنف إليه.

- الحق في نشره مقرونا بالمصنف المؤدي.

- الحق في دفع الاعتداء عليه.

- الحق في سحب مصنفه مع مراعاة درجة الاختلاف مع المصنف الفني.

أما بالرجوع لنص المادة 109 من الأمر 05/03 فنجده يتضمن الإشارة إلى الحق المادي للفنان المؤدي،

إذ يخول هذا النص للفنان المؤدي أو العازف الحق في الترخيص -ووفق شروط محددة وبعقد مكتوب-

لبث أدائه أو عزفه غير المثبت واستتساخ هذا التثبيت والبت الإذاعي السمعي أو السمعي البصري لأدائه

أو عزفه وإبلاغه للجمهور بصورة مباشرة.

وقد تكون حقوق الفنان المؤدي محمية عن طريق أحكام عقد العمل إذا التزم الفنان المؤدي بإنجاز أدائه

في إطار تعاقدى مع رب العمل تحت إدارته وإشرافه مقابل أجر.

الفرع الثاني: محل حقوق منتجو التسجيلات السمعية البصرية:

طبقا للاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني فإن هيئات البث الإذاعي لها حق مادي أو مالي فقط، ولا يمكن

تصور وجود الجانب الشخصي الأدبي فيها كونه يرتبط بالشخص الطبيعي لا بالهيئة التي تمثل شخص

معنوي، ولذلك يقتصر الحق هنا على جوانب الترخيص والحق في المقابل المالي على برامجها.

والملاحظ أن جميع النصوص سواء في الاتفاقيات الدولية أو التشريع الداخلي أوردت إذاعة الصوت

والصورة معا ولم تفرق بين الخدمات السمعية والسمعية البصرية.

المطلب الثالث: مدة حماية الحقوق المجاورة:

الفرع الأول: مدة حماية حقوق الفنان المؤدي أو العازف:

نصت المادة 122 من الأمر 05/03 السالف الذكر على أن تكون مدة حماية الحقوق المادية للفنان

المؤدي أو العازف محددة بخمسين (50) سنة ابتداء من:

- نهاية السنة المدنية للتثبيت بالنسبة للأداء أو العزف.

- نهاية السنة المدنية التي تم فيها الأداء أو العزف عندما يكون الأداء أو العزف غير مثبت.

الفرع الثاني: مدة حماية حقوق منتجو التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية:

حددت المادة 123 من الأمر 05/03 مدة حماية حقوق منتج التسجيلات السمعية أو التسجيلات السمعية

البصرية بخمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة التي نشر فيها التسجيل السمعي أو البصري أو في

حالة عدم وجود هذا النشر خلال أجل خمسين (50) سنة ابتداء من تثبيتهما، خمسين (50) سنة ابتداء

من نهاية السنة المدنية التي تم فيها التثبيت.

أما مدة حماية حقوق هيئات البث الإذاعي السمعي والبصري فقد حددت في نفس المادة أعلاه بخمسين

(50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها بث الحصة.

- حدد المشرع مدة الحماية المقررة للحقوق المجاورة بمدة خمسين (50) سنة وهي أيضا مدة محددة تبدأ

من بداية السنة المدنية التي تعقب إبلاغ الجمهور على الأداء الفني أو على التسجيلات أو البرامج

المثبتة.